الدورة الخامسة والستون بعد المائة للمجلس

استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الجديدة لانخراط القطاع الخاص للفترة 2021–2025

خاضت المنظمة غمار عملية شاملة مع الأعضاء من أجل بلورة رؤية جديدة ومن ثمّ تحديث لاحق *للاستراتيجية الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص* لعام 2013 بتشجيع من الدورة الثالثة والستين بعد المائة للمجلس في أواخر سنة 2019. وقد أعدّت استراتيجية المنظمة الجديدة لانخراط القطاع الخاص للفترة 2021–2025 (الوثيقة CL165/4 Rev.1) ("الاستراتيجية") في ضوء نتائج العملية التشاورية الرفيعة المستوى واستنادًا إلى: (1) التوصيات والاحتياجات التي عبّر عنها الأعضاء في المنظمة؛ (2) وتوصيات وتعقيبات الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص؛ (3) والدروس المستفادة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما الوكالات التي توجد مقارها في روما؛ (4) وتجربة المنظمة الخاصة بالنسبة إلى استراتيجية عام 2013؛ (5) والطلب الكبير من مكاتب المنظمة الفنية والإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية لتعزيز انخراط القطاع الخاص؛ (6) والتقييم المستقل الذي جرى في عام 2019.

وفي أعقاب المشاورات المكثفة مع الأعضاء من خلال المجموعات الإقليمية، فضلاً عن مجموعة من المشاورات مع الأعضاء بقيادة رئيس لجنة البرنامج، تسعى الاستراتيجية إلى تشجيع المنظمة على تأدية دور استباقي وحافز بقدر أكبر دعمًا للأعضاء فيها من خلال رسم مسار واضح نحو شراكات مبتكرة بقدر أكبر مع القطاع الخاص. وإنّ الإدارة تثمّن مستوى الاهتمام العالي والمنظورات القيّمة والتوقعات والتوصيات البنّاءة من جانب الأعضاء في المنظمة والمنبثقة عن عملية التشاور الموسعة قبل المناقشات ذات الصلة في لجان المجلس وخلالها.

وستشكل الاستراتيجية الجديدة المقترحة وثيقة "حيّة" تعكس رؤية المنظمة المتوسطة الأجل بالنسبة إلى المشاركة مع القطاع الخاص في ضوء الاتجاهات الإنمائية المستجدة والممارسات المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، بموازاة الإقرار بأننا نمرّ في مرحلة معقدة للغاية تتسارع فيها التغيرات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وتسعى المنظمة من خلال إشراك القطاع الخاص إلى إحداث تغيير تحولي والابتكار، إضافة إلى تحقيق وقع وفوائد مستدامة وقابلة للقياس بما يلبي تطلعاتنا من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب من خلال نظم غذائية مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود في سبيل إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل. ويتواءم هذا تمامًا مع الخطوط العريضة للإطار الاستراتيجي الجديد الذي يؤكد أيضًا على أهمية الشراكات التحولية، بما في ذلك مع القطاع الخاص.

وتطمح الاستراتيجية إلى أنّ تكون عمليات إشراك القطاع الخاص في المنظمة ذكية واستراتيجية من أجل تعميم الجهود الجماعية التي يبذلها أصحاب مصلحة متعددون واعتماد حلول مبتكرة تأخذ البلدان بزمامها وتعود ملكيتها لها لمساعدة الأعضاء في المنظمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي نهاية المطاف تعظيم الأثر الإيجابي على المستفيدين بدعم من المنظمة.

وتشمل الاستراتيجية: (1) رؤية جديدة للعمل بصورة استباقية على بلورة الشراكات مع القطاع الخاص؛ (2) ومبادئ الانخراط؛ (3) وتحديد مجالات الانخراط الاستراتيجية الرئيسية؛ (4) وآليات متجددة وموسعة لإقامة الشراكات؛ (5) ونهج الرعاية الواجبة الملائمة للغرض المنشود من أجل تقييم المخاطر وإدارتها؛ (6) وطرق جديدة لتقييم النتائج المتوخاة من الشراكات وقياسها.

وتشرح الوثيقة (CL 165/4 Rev.1) أيضًا الإجراءات الرئيسية المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية. وتقترح الاستراتيجية سلسلة من النهج والصكوك المرنة الجديدة لضمان الانخراط الفعال بموازاة اقتراح "مبادئ المشاركة" بغرض حماية حياد المنظمة وعدم تحيزها ونزاهتها وسمعتها، إضافة إلى ضمان التقيد بقيم المنظمة ومنظومة الأمم المتحدة ككلّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ توطيد التعاون مع القطاع الخاص في إطار هذه الاستراتيجية ينطلق من اعتبار أنّه: (1) نظرًا إلى الطبيعة الملازمة للأعضاء فيها وحوكمتها وإلى وضع المنظمة بوصفها منظمة حكومية دولية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فإنّ المحاورين الرئيسيين للمنظمة هم الأعضاء؛ (2) لن تتأثر بذلك النصوص الأساسية ولا اللوائح أو الإجراءات أو تشكيل الأجهزة الرئاسية للمنظمة.

وسيجري التقيّد بالكامل على امتداد مرحلة تنفيذ الاستراتيجية بالمبادئ القانونية الشاملة التي سترعى انخراط المنظمة مع القطاع الخاص على نحو ما هو مبيّن في تقرير الدورة الحادية عشرة بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية (CCLM 111/2) وصادقت عليها اللجنة (CL165/12).

وإضافة إلى وثيقة الاستراتيجية (CL165/4 Rev.1)، تعرض مذكرتا معلومات إضافيتان (CL 165/4 Rev.1 Information Note 1 و CL 165/4 Rev.1 Information Note 2) على الدورة الخامسة الستين بعد المائة للمجلس في إطار البند 4 من جدول الأعمال بناء على طلب محدد من الاجتماع المشترك بين الدورة التاسعة والعشرين بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الثالثة والثمانين بعد المائة للجنة المالية. ويطلب من المجلس على وجه التحديد استعراض الوثيقة CL 165/4 Rev.1 Information Note No. 2 التي تتضمن اقتراح الإدارة بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها في حال إقرار الاستراتيجية خلال الدورة الخامسة والستين بعد المائة للمجلس.

Beth Bechdol، نائب المدير العام